

## اثر الإبلاغ المالي عن ربحية السهم الواحد على جودة الإبلاغ المالي

م.د. لبنى زيد ابراهيم / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد / قسم المحاسبة  
الباحث / مروة رعد ابراهيم

### المستخلص

يهدف هذا البحث الى دراسة حالة الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من حيث الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 33 "ربحية السهم الواحد" وتتركز مشكلة البحث الرئيسية في بيان مدى التزام تلك الشركات بمتطلبات المعيار الدولي 33 والذي قد يؤثر سلبا في جودة الإبلاغ المالي فيها ولا سيما جودة المعلومات المحاسبية وما تحويه من خصائص اساسية وثانوية تجعلها تكون ذات فائدة لقرارات مستخدميها ، لذلك يهدف هذا البحث الى بيان تأثير الإبلاغ المالي عن ربحية السهم الواحد على جودة الإبلاغ المالي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وقد بينت نتائج البحث بأن تلك الشركات لا تقوم بالإفصاح عن ربحية السهم الواحد سوى اثنين من اصل ستة عشر شركة والتي تمثل عينة البحث فضلا عن عدم التزامها بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 33 "ربحية السهم الواحد"، بناءً عليه اقترحت الباحثتان تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 اما من خلال استحداث قاعدة محاسبية عراقية تكون مشابهة للمعيار المحاسبي الدولي 33 او ان يتم استحداث بند في كلتا القاعدتين المحاسبيتين السادسة والعاشرة ويكون البند المستحدث ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي 33.

**المصطلحات الرئيسية للبحث/** معيار المحاسبة الدولي 33، ربحية السهم الواحد، جودة الإبلاغ المالي.



مجلة العلوم  
الاقتصادية والإدارية  
العدد 94 المجلد 22  
الصفحات 518-536

\*بحث مستل من رسالة ماجستير .



## المقدمة

يعد الإبلاغ المالي ذا أهمية كبيرة لان الهدف منه هو توفير المعلومات الملائمة والممثلة بصدق لمستخدمي القوائم المالية المتنوعين وذلك من اجل اتخاذ القرارات الاقتصادية ، لذلك نجد ان الجهات والهيئات المحاسبية الدولية تقوم بإصدار مجموعة من المعايير التي تعمل على تنظيم العمل المحاسبي وتوفير قدر من التوحيد اذ تضع الاسس المناسبة للقياس المحاسبي والمكان المناسب للعرض في القوائم المالية او القوائم المرفقة ، وان احد تلك المعايير هو المعيار الدولي 33 الخاص بالإبلاغ المالي عن ربحية السهم الواحد ، اذ تم اصدار هذا المعيار لأول مرة عام 1997 لكي يتم تحديد آلية للقياس والافصاح عن ربحية السهم الواحد وذلك لان التعقيد الحاصل في التقارير الاجمالية قد جعلت من الصعوبة ان يتم فهمها من مستخدميها لذلك يتم اللجوء الى المعلومات التفصيلية من اجل اجراء المقارنات بشكل موضوعي وعقلاني لما له من تأثير في متخذي القرارات، وان الشركات المساهمة العراقية تطبق النظام المحاسبي الموحد والذي يحكم عمله القواعد المحاسبية العراقية والتي لا يختلف بشأنها الباحثين حول انها بحاجة الى الدعم والتطوير والتغيير نحو الافضل وبالصورة التي من خلالها من الممكن ان يتطور الإبلاغ المالي في الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومما يسهم في تعزيز جودة الإبلاغ المالي ومن ثم تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وما تحويه من خصائص اساسية وثانوية تجعلها ذات فائدة لمستخدميها لغرض اتخاذ القرارات . ووفقا لما ذكر آنفاً فإن هدف هذا البحث يتمثل في بيان اهمية الإبلاغ المالي عن ربحية السهم الواحد على وفق معيار المحاسبة الدولي 33 وبيان مفهوم ربحية السهم الواحد ، ولتحقيق هدف البحث فقد تم تقسيمه على المحاور الاتية :-

اولا :- منهجية البحث ودراسات سابقة .

ثانيا :- ربحية السهم الواحد – مدخل مفاهيمي .

ثالثا :- مداخل قياس جودة الإبلاغ المالي .

رابعا :- الجانب العملي

خامسا :- الاستنتاجات والتوصيات .

## المحور الاول / منهجية البحث ودراسات سابقة

### اولا: مشكلة البحث

ضعف التزام الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية وخاصة المعيار الدولي 33 الخاص بربحية السهم الواحد وهذا بدوره يؤثر بصورة سلبية على جودة التقارير المالية ومن ثم على جودة المعلومات المحاسبية ، كما يناقش البحث علاقة هيكل رأس المال في تطبيق معيار المحاسبة الدولي 33 في الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

### ثانيا :- هدف البحث

- 1-بيان مفهوم ربحية السهم الواحد والإبلاغ المالي عنه فضلا عن العوامل المؤثرة فيه مع بيان مفهوم جودة الإبلاغ المالي والمداخل المعتمدة في قياسها.
- 2-تسليط الضوء على معيار المحاسبة الدولي 33 عن ربحية السهم الواحد وبيان آليات احتساب ربحية السهم الواحد على وفق هذا المعيار .
- 3-بيان واقع الإبلاغ المالي عن ربحية السهم الواحد في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث.
- 4-بيان تأثير الإبلاغ المالي على وفق معيار المحاسبة الدولي 33 عن ربحية السهم الواحد في جودة الإبلاغ المالي .

### ثالثا :- فرضية البحث

يبنى البحث على الفرضيات الاتية :

- 1-يؤثر هيكل راس المال في الشركات المساهمة عينة البحث في ربحية السهم الواحد على وفق المعيار المحاسبة الدولي 33 .
- 2-توجد علاقة معنوية بين الإبلاغ عن ربحية السهم الواحد و ملائمة الإبلاغ المالي .



## رابعاً :- دراسات سابقة

### 1-دراسة ( شتات : 2014 )

"اثر الإفصاح عن ربحية السهم على القرار الاستثماري : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في بورصة عمان "

هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر الإفصاح عن ربحية السهم الواحد على قرار المستثمرين في بورصة عمان وقد توصلت تلك الدراسة من خلال الاستبانة الى اهمية الإفصاح عن ربحية السهم في التقارير المالية وبالصورة التي تساعد المستثمرين على اتخاذ قرار الاستثمار مع تطوير عملية الإفصاح عن ربحية السهم لتحفيز عمل سوق الاوراق المالية نحو مزيد من الكفاءة.

### 2-دراسة ( Zhang : 2008 )

#### "A Theoretical and Empirical Study of Computing Earnings per Share"

اطروحة دكتوراه بعنوان "دراسة نظرية وتجريبية لاحتساب ربحية السهم الواحد" هدفت هذه الدراسة الى اقتراح اساس نظري لاحتساب ربحية السهم الواحد ومعرفة ربحية السهم الواحد المتوقعة ، اذ تؤثر ربحية السهم الواحد في اسعار الاسهم من وجهة نظر المستثمرين ، مع تقديم مقارنة بين ربحية السهم الاساسية و ربحية السهم المخفضة مع اقتراح طريقة العرض في الولايات المتحدة الامريكية وبحثت ايضا هذه الدراسة في تأثير اسهم الخزينة على ربحية السهم الواحد ولدعم النظرية المقترحة لهذه الدراسة تم اجراء دراسة تجريبية باستخدام 3130 موظفاً يمتلكون خيارات شراء اسهم للمدة من 1997-2006 اذ اظهرت النتائج ان ربحية السهم المخفضة تحت هذه القاعدة لم تبلغ المتوسط الكبير التي بلغته ربحية السهم الواحد في السوق لتلك الشركات التي تمتلك خيارات شراء الاسهم والتي تشهد تقلب حاد في الايرادات .

### 3-دراسة ( Freixinho : 2012 )

#### "Reporting Earnings per Share: Evidence from Portuguese Annual Reports"

رسالة ماجستير بعنوان "الإبلاغ عن ربحية السهم الواحد : ادلة من التقارير السنوية البرتغالية" ركزت هذه الدراسة على اهمية ربحية السهم الواحد حيث ازدادت اهميتها في العقد الماضي واصبحت اكثر شيوعاً ومع ذلك فلا توجد هناك دراسات سابقة عن الابلاغ عن ربحية السهم الواحد في البرتغال وبناءً عليه فان هذه الدراسة تعد الاولى من نوعها في التركيز على التحليل والابلاغ عن ربحية السهم الواحد في البرتغال وتقديم توصيات لتحسين الممارسات الحالية اذ ان اكثر الشركات البرتغالية لا تطبق المعايير الدولية ومن ثم هي لا تطبق المعيار الدولي 33 الخاص بربحية السهم الواحد لذلك فان الغرض من هذه الدراسة هو الحصول على فهم اعمق للشركات البرتغالية في الابلاغ عن ربحية السهم الواحد لما لها من قيمة عالية للمحللين والمساهمين والمستثمرين .

### 4-دراسة ( Jatoi et al : 2014 )

#### "A Regression Impact of Earnings per Share on Market Value of Share: A case Study Cement Industry of Pakistan"

وهي بحث بعنوان " تأثير ربحية السهم الواحد على القيمة السوقية للأسهم : دراسة تطبيقية في قطاع الاسمنت باكستان "

تناولت هذه الدراسة ابرز العوامل المؤثرة في اسعار الاسهم ومن ضمنها ربحية السهم الواحد لبيان تأثيره في القيمة السوقية للأسهم وايجاد العلاقة بينهما من خلال التطبيق على قطاع الاسمنت ومن اهم النتائج التي توصل اليها الباحثين ان ربحية السهم الواحد تؤثر بشكل كبير على القيمة السوقية للأسهم وانه يسهم في تحسين اسعار الاسهم وبالصورة التي يمكن من خلالها ان تتوسع القاعدة السوقية للأسهم والتي يمكن من خلالها ان تساعد في خلق ثقافة استثمارية افضل في باكستان والذي يترجم الى اقتصاد قوي حيث ان زيادة ربحية السهم الواحد تسهم في زيادة اسعار الاسهم وبالعكس.



5-دراسة ( Balaputhran : 2014 )

### Firm Performance and earnings per share : A study of listed banks in "serlanka"

بحث بعنوان "اداء الشركات وربحية السهم الواحد :دراسة قائمة من المصارف المدرجة في سيريلانكا" ركزت هذه الدراسة على تحديد العلاقة بين اداء الشركات وربحية السهم الواحد في المصارف المدرجة في سريلانكا واستخدمت عينة متكونة من 7 مصارف تغطي المدة ما بين 2008 – 2012 حيث تم استخدام مجموعة من النماذج الاحصائية لمعرفة فيما اذا كانت هناك علاقة بين اداء الشركات وربحية السهم الواحد وكان الهدف من هذه الدراسة تحديد اثر الاداء القوي على ارباح السهم الواحد ومعرفة العوامل التي تؤثر في ربحية السهم وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج منها انه توجد علاقة ارتباط ايجابية بين مؤشرات الاداء وربحية السهم الواحد.

### خامسا : - موقف البحث الحالي من الدراسات السابقة

ركزت الدراسات السابقة على جودة الإبلاغ المالي او على ربحية السهم الواحد كل متغير على حدة دون ان يتم التطرق الى المتغيرين سوياً ، هذا فضلا عن انها تناولت بيانات مختلفة ولم يتم التطرق الى البيئة العراقية ، لذلك فان ما يميز الدراسة الحالية انها تناولت المتغيرين في البيئة العراقية.

### المحور الثاني / ربحية السهم الواحد : مدخل مفاهيمي

#### اولا:- مفهوم واهمية ربحية السهم الواحد

يمكن تعريف ربحية السهم الواحد بأنه " واحد من الارقام المحاسبية التي تستخدم على نطاق واسع والتي تزود المساهمين بمعلومات عن الارباح التي يحققها كل سهم " (1: Zhang, 2008) ، فهو مقياس لأداء الارباح لكل سهم عادي خلال الفترة المالية ويمكن احتسابه من خلال قسمة صافي الدخل المحاسبي على المعدل الموزون لعدد الاسهم المصدره خلال الفترة المالية (Ingram & Baladwin, 2001:202) ، وعلى الرغم من كونه رقماً واحداً الا انه عند القيام بتحليل ربحية الوحدة الاقتصادية نجد انه مؤشر للربحية افضل من صافي الدخل وذلك يعود الى ان صافي الدخل المحاسبي لا يأخذ بالحسبان حجم الوحدة الاقتصادية لأنه من الممكن ان تكون هناك وحدتان اقتصاديتان قد حققتا مقدار صافي الدخل نفسه ولكن هذا لا يعني ان اداءهما يسير بشكل جيد و لا يوجد هناك فرق بينهما ( Freixinho, 2012:5) ، لذا يرى Kieso and others "ان ربحية السهم الواحد تستخدم بصورة واسعة من المستثمرين لتقييم ربحية الوحدة الاقتصادية فهي مؤشر للدخل المكتسب لكل سهم عادي وبسبب الاهمية الكبيرة له تقوم الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عنه في قائمة الدخل" (Kieso, et al, 2013:899) ، كما تقوم اغلب الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عنه في نشراتها المالية اذ انه يعد محدد اساسي لنسبة السعر / الربحية والتي تؤثر في مضاعفة او معادلة سعر السوق اي ان ربحية السهم الواحد تؤثر في معدل نمو سعر السهم في المستقبل (Ingram & Baladwin 2001:202) ، لذا نرى ان ربحية السهم الواحد ليست واحداً من المؤشرات المالية التي تقدم صورة لوضع معين متمثلة بنسبة محددة كمؤشر التداول مثلا بل انه اوسع من ذلك اذ يؤخذ كل من الارباح وحجم الوحدة الاقتصادية بعين الاعتبار.

ان اهمية ربحية السهم الواحد (Earnings Per Share) تكمن في (Livant&Segal,2000:2) ، (شومان والموسوي ، 2012 : 40) ، (Schroeder ,et al , 2001 :111) ، (Goldsticker & Agrawal ,1999:51) :-

1. ان ربحية السهم الواحد هي احدى الاسباب الرئيسية التي تؤدي الى الاختلافات في اسعار الاسهم ومما يساعد المستثمر على القيام بتحليل استثماراته ، فهي تضع المستثمر في موقع اتخاذ القرار من الاستمرار في الاستثمار للمستثمر الحالي وعدم الاستثمار في المستقبل القريب للمستثمر المرتقب .
2. ربحية السهم الواحد تعطي خليط عن جدول الارباح للمجهزين والدائنين ومما يضعهم على اطلاع واسع عن حالة الوحدة الاقتصادية .
3. ان الفائدة الاساسية من عملية احتساب ربحية السهم الواحد هي لتزويد المستخدمين بمؤشر عن :
  - أ. قيمة الوحدة الاقتصادية .
  - ب. توزيعات الارباح المتوقعة مستقبلا .



4. ان عدد الاسهم المستخدمة في عملية احتساب ربحية السهم الواحد يتم توظيفها من المهنيين للقيام بتقدير عدد الاسهم الاضافية والتي تكون على شكل اوراق مالية قابلة للتحويل الى اسهم عادية مستقبلا. وعلى الرغم من الاهمية التي تم التطرق اليها آنفاً الا ان كل من ( Segal و Livant ) يرون ان ربحية السهم الواحد تنتقد من خلال (Livant & segal, 2000:5) :-

1. انتقاد الطرق المستخدمة في حساب ربحية السهم الواحد لكونها طرائق تحكمية لكون صافي الدخل المحاسبي يخضع للأراء الشخصية كتقدير العمر الافتراضي للأصول الثابتة.
2. ان ربحية السهم الواحد معلومة تحتوي على مقاييس مختلفة لربحية السهم الواحد لأنه يمكن استخراجها من اي رقم من ارقام صافي الدخل (مثلا صافي الدخل التشغيلي، صافي الدخل قبل الضريبة، او صافي الدخل بعد الضريبة).

### ثانياً :- العوامل المؤثرة في ربحية السهم الواحد

ان من اهم العوامل التي تؤثر في ربحية السهم الواحد هي:-

**أ. الرافعة المالية :-** تعرف الرافعة المالية Financial Leverage " على انها نشاط من أنشطة التمويل التي تلجأ اليها الوحدة الاقتصادية حيث ان اغلبيية الوحدات الاقتصادية تقوم بالافتراض بغية الحصول على الاموال اللازمة لمزاولة انشطتها في حالة الاحتياج الى الاموال ، ويتم قياس الرافعة المالية من خلال قسمة اجمالي الالتزامات على اجمالي حقوق الملكية " (Nissim & Penman, 2003: 531) ، ان الرافعة المالية تساعد المساهمين على معرفة مصادر التمويل التي حصلت عليها الوحدة الاقتصادية سواء كانت داخلية او خارجية وايضا يتمكن من خلالها الدائنون من معرفة نسبة الامان والتي يفترض ان تكون اكثر من نسبة الرافعة بمعنى انه كلما كانت الرافعة المالية اقل كلما كان افضل ، وايضا ان الرافعة المالية تبين مقدار العائد المتوقع على الديون المقترضة والذي يفترض ان يكون اعلى من نسبة الفائدة (Brigham & Houston, 2003: 94)، ان الرافعة المالية هي التي تسبب الاختلاف في الارباح واسعار الاسهم وهي تعطي ربحية سهم مختلفة للوحدة الاقتصادية حيث من الممكن ان تعطىها منخفضة او مرتفعة وان التحديد الرئيس لتأثير الرافعة المالية لمستوى ربحية السهم هو معدل العائد المكتسب على اصول الوحدة الاقتصادية مثال عنها اذا قامت الوحدة الاقتصادية بالافتراض بمعدل فائدة 8% وانها تكتسب مقدار 10% على مقدار الاموال المقترضة فان مقدار 2% الاضافية التي سوف تقوم الوحدة الاقتصادية باكتسابها فوق كلفة القرض تذهب الى اسهم المساهمين وهذه الزيادة سوف تقوم بزيادة ربحية السهم وبالعكس (Titman ,et al,2011:511).

**ب. صافي الدخل :-** ان الدخل المحاسبي يعطي ملخص عن نتيجة اداء الوحدة الاقتصادية ويتم استخراجه وفقاً لأساس الاستحقاق وان رقم صافي الدخل يستخدم بصورة واسعة سواء من المستثمرين او المقرضين (Dechow,1994:4)، يمكن ملاحظة أن هناك العديد من العوامل التي تؤدي الى ارتفاع رقم صافي الدخل او انخفاضه منها السياسات والطرائق المحاسبية المستخدمة ويمكن تحديد ابرزها من خلال (تحديد العمر الافتراضي للأصول وتحديد طريقة الاندثار المستخدمة للأصول وتحديد طريقة ونسبة اطفاء التكاليف مثل تكاليف براءة الاختراع او مصاريف التأسيس وطريقة تقييم المخزون السلعي ان كانت ما يرد اولا يصرف اولا (fifo) او ما يرد اخرا يصرف اولا (lifo) او المعدل الموزون او غيرها) (Reiling,2012:891)، وتباين الطرائق المحاسبية المستخدمة في حساب الاندثار مثلا فضلا عن التفاوت في نسبة الفوائد والضرائب التي تتحملها الوحدة الاقتصادية يجعل من ربحية السهم ذات معاني مختلفة باختلاف الوحدات الاقتصادية، وعليه ولغرض زيادة قابلية المقارنة بين الوحدات الاقتصادية على اساس ربحية السهم فان الارباح لكل سهم ينبغي ان يتم احتسابها على اساس مماثل للوحدات الاقتصادية التي تجري المقارنة مع بعضها البعض (شومان والموسوي، 2012: 41).



ت. هيكل رأس المال:- ان عملية اختيار الهيكل المناسب لرأس المال تتأثر بعدة عوامل منها طريقة نمو الوحدة الاقتصادية وتصنيف الصناعة وحجم وتقلب الارباح والضرائب والديون كلها مؤشرات تحث على اختيار الهيكل المناسب لرأس المال (Titman & Wessels,1988:2)، وان هناك نوعين من هيكل رأس المال هما (هيكل رأس المال البسيط وهيكل رأس المال المركب) حيث انه في هيكل رأس المال البسيط والذي يتكون من اسهم عادية فقط او اسهم ممتازة غير قابلة للتحويل الى اسهم عادية يتم احتساب ربحية السهم الأساسية فقط اما في هيكل رأس المال المركب فهو اكثر تعقيدا لأنه يتضمن الاوراق المالية التي لها تأثير لكي تتحول الى اسهم عادية مستقبلا وهذا ما يجعلها اقل من ربحية السهم الأساسية وهذا معناه ربحية السهم المخفض لذلك ان في حالة وجود رأس مال بسيط يتم احتساب ربحية السهم الأساسية فقط وفي حالة وجود رأس مال مركب يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة (Kieso, et al,2013:904).

**ثالثا:- آليات احتساب ربحية السهم الواحد (EPS) على وفق معيار المحاسبة الدولي 33**  
حسب معيار المحاسبة الدولي 33 فانه يتم احتساب كل من ربحية السهم الاساسي (Basic) Earnings Per Share و ربحية السهم المخفض (Diluted Earnings per share) كالآتي:-

#### 1- ربحية السهم الاساسي Basic Earnings Per Share.

يتم احتساب ربحية السهم الاساسي من خلال قسمة صافي الدخل المتاح لحملة الاسهم ( اي اما يكون صافي الربح او صافي خسارة للوحدة الاقتصادية ) مطروحا منه حصة الاسهم الممتازة من الارباح على متوسط عدد الاسهم المصدره ويستثنى من عملية احتساب ربحية السهم الاساسية الاوراق المالية او الديون القابلة للتحويل الى اسهم عادية (Ernst&Young,2014:4) ، وعليه تنحصر الفائدة الاساسية من احتساب ربحية السهم الاساسي هو معرفة اداء كل سهم من اسهم الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية لأنه يأخذ فقط الاسهم المصدره ولا يأخذ بعين الاعتبار الاوراق المالية القابلة للتحويل الى اسهم عادية مستقبلا (IASB,2008:par 6)، حسب الفقرة 42 من المعيار الدولي 33 الخاص بربحية السهم الواحد فانه يتم استخدام صافي الدخل من النشاط الاعتيادي المستمر بوصفه رقم الرقابة (بمعنى انه الرقم الذي سوف يتم استخدامه لاستخراج ربحية السهم المخفض والذي سيتم الاعتماد عليه) ويعرف على انه "صافي الربح من الأنشطة الاعتيادية بعد استبعاد البنود الخاصة بالعمليات المتوقفة" (IASB,2012:par42)، هذا على صعيد البسط اما على صعيد المقام فانه يتم اخذ متوسط عدد الاسهم العادية المصدره لأنه ربما قد تقوم الوحدة الاقتصادية اما بزيادة رأس مالها او بتخفيضه من خلال العديد من كل او بعض من الطرائق الآتية:- (كيسو و ويجانت، 1999: 715)

أ- اصدار اسهم جديدة لزيادة رأس المال .

ب- تجزئة الاسهم وتوزيعات الارباح على شكل اسهم .

ت- اعادة شراء الاسهم (اسهم الخزائنة).

من الممكن ان تقوم الوحدة الاقتصادية بإعادة اصدار الاسهم التي سبق اصدارها عند التأسيس اما عن تجزئة الاسهم وتوزيعات الاسهم فتلك العمليات لا تؤثر بصورة مباشرة على التدفقات النقدية المستقبلية وان المعالجات المحاسبية لها تكون بصورة تجميلية دون تغيير في التكلفة او المنفعة لأنه عند قيام ادارة الوحدة الاقتصادية بتجزئة الاسهم عن طريق تقسيم اسهم الوحدة الاقتصادية الى عدد معين فذلك يحدث لان الادارة ترغب بزيادة حجم التداول على اسهمها وذلك بسبب ارتفاع سعر السهم لديها والذي يكون احيانا بشكل مبالغ فيه لذلك تلجأ الوحدة الاقتصادية الى تجزئة الاسهم لديها لتقسيم اسهمها وزيادة امكانية التداول فضلا عن ان تلك العملية تقوم بتقليل القيمة الاسمية نتيجة لزيادة عدد الاسهم (Grinblatt, et al,1984:1).



اما عن عملية توزيعات الاسهم فتقوم الوحدة الاقتصادية بإصدار اسهمها الى مساهميها على اساس تناسبي كلا بحسب نسبة ملكيته دون ان تأخذ اي مقابل عنها وتقوم بتسجيلها على توزيعات الاسهم ويعتقد البعض انه على الوحدة الاقتصادية ان تقوم بإصدار تلك الاسهم بالقيمة الاسمية اما البعض فيرى انه ينبغي ان تقوم الوحدة الاقتصادية بإصدار تلك الاسهم بالقيمة السوقية واعتبار المبلغ الاضافي المدفوع كعلاوة اصدار للاسهم ولكن لتجنب تلك الاختلافات فإنه عندما تكون نسبة التوزيعات للاسهم اقل من 25% من الاسهم العادية فيتم عندها اخذ القيمة السوقية للاسهم المصدرة ( لكون القيمة السوقية للاسهم هي اعلى من القيمة الاسمية) واطهار الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة السوقية كعلاوة اصدار لتلك الاسهم اما اذا كانت النسبة اكبر من 25% فيتم اخذ القيمة الاسمية بدلا من القيمة السوقية للمحافظة على رصيد الارباح المحتجزة (Kieso ,et al,2010:760-761).

اما عملية اعادة شراء الاسهم (اسهم الخزانة) فهي عملية قيام الوحدة الاقتصادية بشراء اسهمها وهي لا تعد احد اصول الوحدة الاقتصادية لأنه لا يمكن افتراض ان الوحدة الاقتصادية تملك جزءا من نفسها ومع ان اسهم الخزانة يمكن بيعها للحصول على النقدية فهذا الاحتمال لا يجعلها ضمن اصول الوحدة الاقتصادية فعندما تقوم الوحدة الاقتصادية بشراء جزء من اسهمها فإنها تكون بذلك قد خفضت من راس مالها دون ان تحصل على اصل فامتلاك اسهم الخزانة لا يعطي للوحدة الاقتصادية حق التصويت او ممارسة حق الاولوية كمساهم او الحصول على توزيعات او الحصول على جزء من اصول الوحدة الاقتصادية عند التصفية ولكن اسهم الخزانة تتشابه بصفة اساسية مع اسهم راس المال غير المصدرة ولا يمكن لأي فرد ان يدعوا لتصنيف اسهم راس المال غير المصدرة ضمن اصول الميزانية (كيسو و ويجانت، 1999: 735-736).  
واشارت الفقرة 28 من المعيار الدولي 33 انه في حالة تم إصدار سهمين لكل سهم كتوزيعات اسهم مجانية او تجزئة الاسهم يتم ضرب عدد الاسهم المصدرة سابقا في ثلاثة لكي يتم الوصول الى العدد النهائي للاسهم او في اثنين للوصول الى مقدار الزيادة الحاصلة في عدد الاسهم (IASB,2012:par28) ، و ان استخدام متوسط عدد الاسهم يعكس امكانية التنوع في مقدار راس المال المساهمين نتيجة لإضافة او لانقاص عدد الاسهم المصدرة يتم اخذ المعدل الموزون لعدد الاسهم العادية المصدرة خلال الفترة و تعديلها من خلال اخذ عامل الوقت المرجح (اي بمعنى ترجيح عامل الوقت) والذي يكون كالآتي :- (SB-FRS,2014:par20)  
معامل ترجيح الوقت = عدد الايام التي تبقى فيها عدد الاسهم دون تغيير/اجمالي عدد ايام الفترة  
ويتم ضرب عدد الاسهم في معامل ترجيح الوقت

### 2- ربحية السهم المخفض Diluted earnings per share

ان ربحية السهم المخفض هو مقياس اكثر تحفظا من ربحية السهم الاساسي لأنه يمثل اسوء الاحتمالات لان كلا من الادوات المالية القابلة للتحويل الى اسهم عادية وغيرها من الاوراق المالية تقوم بتخفيض ربحية السهم الاساسي اذا ما تحولت الى اسهم عادية وهذه من اكثر المواضيع المحاسبية التي اثارت الجدل في السنوات الاخيرة (Reiling,2012:884) ، اذ انها تعد من المقاييس التي تقوم بتخفيض ربحية السهم الاساسي ، و لأجل التعرف على كيفية احتساب ربحية السهم المخفض لابد وان يتم التطرق الى انواع الاسهم العادية المحتملة والتي نص عليها المعيار الدولي 33 وكالاتي :-

أ. المطلوبات المالية او ادوات حقوق الملكية والتي تتضمن الاسهم الممتازة القابلة للتحويل.

تعرف المطلوبات المالية وكما جاء في المعيار الدولي 32 الخاص ( بالادوات المالية : العرض) بأنها "حق تعاقدي بتسليم او تبادل نقدية او اي اصول مالية او مطلوبات مالية (اسهم او سندات) مع وحدة اقتصادية اخرى تحت شروط من المحتمل ان تكون غير مناسبة للوحدة الاقتصادية" ، اما ادوات حقوق الملكية فهي "عقد تقوم الوحدة الاقتصادية بتسويته اما عن طريق تسليم او استلام عدد معين من ادوات حقوق الملكية مثل اعطاء الحق للطرف الاخر بشراء اسهم الوحدة الاقتصادية مقابل سعر محدد ثابت" (IASB,2012:par11)، ومن الامثلة عن المطلوبات المالية الاسهم الممتازة حيث تعرف على انها (اسهم لها قيمة محددة على اصل السهم واسبقية في الحصول على ارباح عند الاعلان عن توزيع مقسوم الارباح ويوجد عدة انواع من الاسهم الممتازة منها الاسهم الممتازة من حيث الدخل والاسهم الممتازة من حيث القابلية للتحويل وتمثل الاسهم الممتازة متاجرة بالملكية لصالح حملة الاسهم العادية عند تحقيق اكبر من نسبة العائد المحدد لها) (الشماع، 2009: 58) .



حيث الكيفية التي يعدل بها صافي الدخل عن تحويل الاسهم الممتازة هو ان يتم اضافة توزيعات الارباح غير المجمعة والتي تخص الفترة التي سبق وان تم الاعلان عنها واجمالي التوزيعات المطلوبة للفترة تضاف الى صافي الدخل الذي تم احتساب ربحية السهم الاساس من خلاله (IASB,2012:par14).

#### ب . الخيارات والضمان وما يعادلها Options, Warrants and their equivalents

ان الخيارات والضمان وما يعادلها هي " ادوات مالية تمنح لحاملها الحق في شراء الاسهم العادية" (وزارة الاستثمار، 2006: 29)، وتكون اما خيار شراء او خيار بيع حيث ان خيار البيع يعني "ان حامل الخيار له الحق ببيع كمية محددة من اصل ما الى محرر الخيار (البائع) بالسعر الذي تم الاتفاق عليه في اي وقت خلال فترة تنفيذ العقد"، وخيار الشراء يعني "ان حامل الخيار له الحق في شراء الاصل موضوع العقد بالسعر الذي تم الاتفاق عليه من محرر الخيار (البائع) في اي وقت خلال فترة التنفيذ ومقابل الحصول على الخيار فان العقد الذي يحمله (المشتري) يدفع للبائع مبلغ محدد" (الجبوري، 2012: 278) .

وقد نصت الفقرة 62 من المعيار الدولي 33 بخصوص خيارات البيع والشراء وهي كالآتي:-  
(IASB,2012:par62)

1- ان خيار البيع يؤخذ فقط عندما يكون سعر التنفيذ اعلى من سعر السوق.

2- اما خيار الشراء فيؤخذ فقط عندما يكون سعر التنفيذ اقل من سعر السوق.

ان الخيارات والضمان يكون لها اثر تخفيضي اذا كان متوسط سعر السوق للسهم العادي اعلى من سعر تنفيذ الخيارات او الضمان لذلك يتم استخراج الفرق بين متوسط سعر السهم في السوق وبين سعر منح الخيار او الضمان وبعدها يتم ضرب الناتج في عدد الاسهم الممنوحة وبعدها يتم تقسيم الناتج على متوسط سعر السوق لمعرفة عدد الاسهم التي سوف يتم منحها (ابو نصار وحמידات، 2009: 566-567) .

ت. الاسهم التي يتم اصدارها على وفق شروط محددة و اتفاقيات معينة لشراء اصول او غيره.

الاسهم المشروطة "هي اسهم يتم اصدارها بموجب اتفاقيات معينة وتحت شروط محددة" (IASB,2012:par5)، وقد حددت الفقرة 56 من المعيار الدولي 33 اذا كان شرط الاصدار هو الوصول لمستوى معين من الارباح او الوصول الى سعر سوقي مناسب او اي شروط اخرى فاذا لم يحصل اي تغيير في نهاية الفترة فان عدد الاسهم المحتملة يتم اخذها بالحسبان عند القيام بعملية احتساب ربحية السهم المخفض (IASB,2012:par56).

يتم اعتبار الاسهم العادية المحتملة على انها مخفضة فقط عندما يؤدي تحويلها الى تخفيض الارباح او الى زيادة الخسائر في حالة حدوثها من النشاط المستمر فاذا قامت تلك الاسهم بزيادة الارباح او بتخفيض الخسائر فهنا يتم تجاهلها بوصفها غير مخفضة لربحية السهم الاساسي (IASB,2012:par 42-43).

كما ويتم ترتيب الاسهم العادية المحتملة اذا كانت مخفضة ام لا بشكل متسلسل كل على حدة بمعنى يتم ترتيبها بشكل منفصل حيث يراعى التسلسل من الاكثر تخفيضا الى الاقل تخفيضا (IASB,2012:par 44)، في ظل افتراض ان الاوراق المالية القابلة للتحويل قد تحولت الى اسهم عادية فينبغي القيام بالاتي لكي يتم معرفة مقدار الاثر التخفيضي لها :- (شرويدر واخرون، 2010: 234)

1- اذا كان لدى الوحدة الاقتصادية اسهم ممتازة قابلة للتحويل تتم اضافة التوزيعات الخاصة بالاسهم الممتازة القابلة للتحويل في البسط فاذا كانت الاسهم الممتازة قد تم تحويلها لن تكون هناك اسهم ممتازة قائمة خلال الفترة ومن ثم لن تكون هناك مدفوعات توزيعات لها وهكذا لن تكون هناك حقوق لحملة الاسهم القابلة للتحويل على صافي الدخل .

2- اذا كانت الوحدة الاقتصادية عليها دين قابل للتحويل تتم اضافة مصروفات الفائدة المتعلقة بهذا الدين بعد استقطاع الفائدة منها في البسط لأنه على اعتبار ان الدين قد تم تحويله فلن تكون هناك فوائد مدفوعة الى الدائنين ومن ثم لن تكون هناك استفادة من الضريبة ونتيجة لذلك سيكون رقم صافي الدخل اكبر بمقدار مصروف الفائدة الذي تم توفيره بعد ان طرح منه مقدار الضريبة .

3- أخيرا تتم اضافة عدد الاسهم التي كان سيتم اصدارها عند تحويل الاوراق المالية القابلة للتحويل في المقام .





### المحور الثالث / مداخل قياس جودة الإبلاغ المالي .

يمكن تقسيم اهم المداخل المعتمدة لقياس جودة الإبلاغ المالي الى خمسة مداخل وكمالاتي :-  
أ. جودة الأرباح

يركز هذا المدخل على ادارة الأرباح بوصفها وكيلة عن جودة الأرباح وتعرف ادارة الأرباح على انها "الامكانية في اختيار بعض السياسات المحاسبية من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من قبل المديرين اما لتعظيم المنفعة الشخصية او لتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية، بسبب المرونة العالية التي تمتاز بها المحاسبة والتي تسمح للمحاسب باختيار سياسات او تقديرات محاسبية مختلفة وضمن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وذلك في الظروف والحالات الاعتيادية ، اما في الظروف والحالات غير الاعتيادية مثلاً في حالة حدوث التضخم (ارتفاع الاسعار) تستعمل طريقة (LIFO) بدلاً عن (FIFO) لتحقيق مستوى معين من الأرباح" (الساكني، 2010: 27)، اما عن جودة الأرباح فهي "استمرارية التدفقات النقدية اكثر من استمرارية المستحقات وان جودة الأرباح هي دليل على استمرارية الأرباح وان كل من واضعي المعايير والمدققين يرون بأن الأرباح ذات الجودة العالية تكون اذا ما تم الإفصاح عنها على وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (حمدان، 2012: 266) .

ويمكن ان تعرف جودة الأرباح على انها" تتضمن جودة الأرباح المثابرة والقدرة على التنبؤ بالأداء المستقبلي ومستوى المستحقات المتعلقة بالعوامل الاقتصادية الاساسية وعلاقة الأرباح مع التدفقات النقدية والمستحقات " (Barua,2006: 2) ، ولقياس جودة الأرباح يتم استخدام مدخلين للقياس هما :-  
1. مدخل المستحقات :- اذ انه مبني على تقديرات الادارة فيما يتعلق بالأرباح المحاسبية مع تقدير المستحقات وقد يتم احيانا استخدام تلك المستحقات بطريقة انتهائية فقد يكون الغرض ربما لزيادة المستحقات التعويضية لهم او لإخفاء ضعف الاداء او لغرض تحسين قيمة معلومات الأرباح لغرض توصيل المعلومات للمستثمرين حول الاداء الجيد للوحدة الاقتصادية ولفترة طويلة وعلى اي حال فإنه غالباً ما يتم استخدام المستحقات التقديرية كمقياس لهذا النموذج وعن طريق العلاقة ما بين المستحقات والتدفقات النقدية ( Chaney ,et al 2011:60).

2. المدخل الاحصائي يركز على استخدام السلاسل الزمنية وبارتباط ثلاثة مكونات اساسية لجودة الأرباح وهي استمرارية الأرباح (ديمومة الأرباح) والقدرة التنبؤية ، وقابلية الأرباح على التغيرات (التباين)، حيث ان استمرارية الأرباح تشير الى الارتباط التلقائي او المدى الذي تصبح فيه الأرباح الحالية جزءاً من سلسلة الأرباح وهكذا فإن استمرارية الأرباح تدل على الجودة العالية ، اما عن القدرة التنبؤية فهي زيادة قدرة الإبلاغ المالي وبضمنها عناصر الدخل في تحسين قدرة مستخدمي التقارير المالية على التنبؤ بالعناصر ذات العلاقة باهتماماتهم ، اما قابلية الأرباح على التغيرات (التباين) فإنه يمكن القول هنا مادام الدخل مهتم مستمر والقدرة التنبؤية عالية حيث ان تمهيد الدخل يزيد من جودة الأرباح (المعيني، 2011: 99).

#### ب. ملائمة القيمة

تعرف ملائمة القيمة على انها " القوة في تفسير رقم معين في التقارير المالية مثل الأرباح التي تم الاعلان عنها لتفسير التغيرات في حقوق الملكية"، فإذا ازدادت القوة التفسيرية ازدادت ملائمة القيمة (Anandarajah & Hasan,2010: 270).

ويمكن ان تعرف ايضا على انها " مقدار القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار الخطي البسيط ، على سبيل المثال تراجع اسعار الاسهم هو مؤشر لمقدار الاختلاف الحاصل في ربحية السهم الواحد حيث تعد ربحية السهم الواحد مقياساً جيداً لملاءمة القيمة " (Brown ,et al,1999:2).

ان ملائمة القيمة تستند الى فرضية مفادها هي ان الغرض من الإبلاغ المالي هو لتقييم حقوق الملكية وان هذا التقييم سوف يوفر :- (Holthausen & Watts,2001:20)

1. مقاييس قيمة حقوق الملكية او للمقاييس المرتبطة بها ويوفر،
2. المعلومات الملائمة لتقييم حقوق الملكية.



وان دراسة ملائمة القيمة تحدد فائدة الارقام المحاسبية في تقييم الوحدة الاقتصادية من خلال التحقق من ارتباط تلك الارقام بأسعار الاسهم ، اما مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) فقد اعترض على استخدام ملائمة القيمة لتقييم جودة الإبلاغ المالي لأنه عد مدخل ملائمة القيمة قائم على توفير مدخلات لتقييم الاسهم والتي هي واحدة من وظائف الإبلاغ المالي المتعددة والتي ليست مقتصرة فقط على تقييم الاسهم، ولكن بعد دراسة كل من Holthausen & Watts قامت بتأييد ملائمة القيمة كمدخل لتقييم جودة الإبلاغ المالي لعدة افتراضات منها :- ( Holthausen & Watts,2001:23-24 )

الافتراض الأول : يتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية واستخدام الإبلاغ المالي حيث تشير الدراسات المتعلقة بملائمة القيمة الى ان المستثمرين هم المستخدمين المهمين لتقارير الإبلاغ المالي لذلك فإن اهم شيء يهتمون به هو تقييم حقوق الملكية وهذه هي فكرة ملائمة القيمة ، وحيث ان مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) قد اعطى اهتماما كبيرا للمستخدمين الاخرين وتجاهلت المستثمرين الذين هم اهم المستخدمين ، وعلى الرغم من ان عملية الإبلاغ المالي لا تعطي تقديرات مهمة لحقوق الملكية لأنها تشير الى ان تقييم حقوق الملكية هو ليس التقييم الوحيد لجودة الإبلاغ المالي .

الافتراض الثاني : هو انه في بعض الدراسات التي تناولت ملائمة القيمة لتقييم جودة الإبلاغ المالي وهو ان اسعار الاسهم تمثل بشكل كافي استخدام المستثمرين في تقييم الاوراق المالية .  
الافتراض الثالث : الذي يؤيد ايضا ملائمة القيمة هو انه اسعار الاسهم تقوم على فكرة الملائمة والموثوقية وهذا هو ما محدد من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لتقييم جودة الإبلاغ المالي.

وعلى الرغم من كافة المبررات او الافتراضات التي تؤيد مدخل ملائمة القيمة لتقييم جودة الإبلاغ المالي الا ان مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) يرى أن الامر لا يقتصر على عملية تقييم حقوق الملكية، وذلك لكون عملية الإبلاغ المالي تساعد المستخدمين في تقدير قيمة الوحدة الاقتصادية ولا تقتصر فقط على جزء معين وحيث ان تقييم حقوق الملكية هو جزء منها ، وعلى الرغم مما تم ذكره آنفاً من الانتقادات الموجهة الا ان بعض الباحثين اشاروا الى ان الهدف الذي تقوم عليه ملائمة القيمة هو نفسه الذي تقوم عليه عملية الإبلاغ المالي وهو توفير المعلومات الملائمة لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المفيدة (Holthausen & Watts,2001:24-25)، وهذا ما تتفق معه الباحثين.

ت . وجود عنصر محدد في التقارير المالية.

يستند هذا المدخل الى قياس وتقييم جودة الإبلاغ المالي من خلال البحث عن عناصر محددة في التقارير المالية ، وتشمل كلا من المعلومات المالية وغير المالية وذلك من خلال وجود عناصر خاصة من المعلومات الواردة في التقارير المالية وتأثيرها في عملية اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين حيث يركز هذا المدخل على استخدام القيمة العادلة او من خلال العلاقة بين تقرير مدقق الحسابات ومنفعة المعلومات عند القيام بعملية اتخاذ القرارات، وان التركيز على عنصر محدد في التقارير المالية لا يعطي نظرة شاملة الى جودة الإبلاغ المالي بل إنه تركيز جزئي على عنصر محدد لذلك فهذا المدخل من اقل المداخل استخداما.

(Beest, et al, 2009 :7-8)

ث . جودة المعايير المحاسبية.

ان المعايير المحاسبية تحدد الخصائص التي ينبغي ان تتصف بها المعلومات المحاسبية فهي بمثابة قواعد اساسية ينبغي ان يتم الاسترشاد بها لتقييم نوعية المعلومات ،اذ ان تقديم النصح باختيار طرائق محاسبية لمعالجة مشكلة او لمشاكل محددة واساليب الإفصاح عن النتائج المترتبة عنها على اساس فائدة المعلومات المحاسبية للقرارات الاقتصادية غير كافي لمن يتحملون مسؤولية انتاج المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها في التقارير المالية ، ولكي تحقق المعايير المحاسبية الاهداف المتوخاة من إصدارها لا بد وان تتسم بالجودة والتي تنعكس فيما بعد على جودة الإبلاغ المالي المستند الى تطبيق تلك المعايير وفي هذا السياق حددت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) مجموعة من الشروط الواجب توافرها للحكم على جودة المعايير المحاسبية وهي :- (المثنو، 2013: 86-87)

1. وجود تنظيم جيد للهيئة او المجلس المسؤول عن اصدار المعايير والتفسيرات المحاسبية.
2. توافر موارد بشرية (مهنية واكاديمية) فنية عالية المستوى .
3. تشكيل كيانات مستقلة ومؤهلة لمراقبة مستوى إنترام الوحدات الاقتصادية المعنية بتلك المعايير.



وان الهدف الاساسي من عملية وضع المعايير المحاسبية من الهيئات والمنظمات المهنية المتخصصة هو لوضع مجموعة واحدة من المعايير ذات الجودة العالية والتي تكون مفهومة وقابلة للتنفيذ لكي يتم من خلالها انتاج معلومات عالية الجودة وتمتاز بالشفافية والقابلية للمقارنة في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة ولمساعدة المستثمرين والمشاركين في الاسواق المالية على اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة (Latridis, 2010: 194).

أ. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ان جودة الإبلاغ المالي يتم قياسها باستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمتمثلة بأربعة خصائص والتي تمثل جزء لا يتجزأ من الاطار المفاهيمي المحاسبي الموحد لإعداد وعرض التقارير المالية والصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وبالاتفاق مع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) خلال عام 2010 وهذه الخصائص هي (الملاءمة، التمثيل الصادق) خصائص رئيسية و(القابلية للمقارنة، القابلية للفهم) خصائص تعزيزية، وكما جاء في الاطار المفاهيمي ان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي "تلك السمات التي تجعل من المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية"، وتشير خاصة للملاءمة الى انه ينبغي ان يكون للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤية وقيمة توكيدية واهمية نسبية، اما المعلومات التي تتمتع بالتمثيل الصادق هي التي تعكس الاحداث بدقة وشمولية اي لم يتم الحذف وخالية من الاخطاء وغير متحيزة بمعنى انها لا تدعم موقف معين، ولكي يتم تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية ينبغي ان يتم تقديمها بصورة تجعلها سهلة الفهم من المستخدمين اي ان يتم تقديم التقارير المالية بطريقة واضحة وموجزة، اما عن القابلية للمقارنة من المفترض ان تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية قابلة للمقارنة للوحدة الاقتصادية على مر الزمن لكي يتم تحديد اتجاه مركزها المالي وادائها من المستخدمين كما ان القابلية للمقارنة تجعل المستخدم يكون قادرا على مقارنة التقارير المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة ولتقييم الوضع المالي وقابلية الوحدة الاقتصادية على التوسع فضلا عن انه ينبغي ان تكون تلك المعلومات متسقة (بمعنى متناسقة) (Agyei, 2013: 270).

اما على صعيد تأثير الإبلاغ المالي عن ربحية السهم الواحد على ملاءمة الإبلاغ المالي توصلت دراسة كل من (Easton & Harris) الى ان المعلومات حول مستويات الارباح هي المعلومات الاكثر ملائمة بالنسبة للمستخدم وعن طريق الربط ما بين الارباح وعوائد الاسهم بوصفه مؤشراً يعد مصدراً محتملاً باتجاه تحسين اوضاع الوحدة الاقتصادية، وقد توصلت تلك الدراسة الى ان هناك علاقة خطية ما بين الارباح مقسومة على العوائد لتلك المدة ومن خلال تفسير مساهمة التغيير في مستويات الارباح في توضيح العوائد ومن خلال استخدام ربحية السهم الواحد على اعتباره ملخص للنتائج افضل من رقم صافي الدخل كما اوجدوا ان هناك تأثيراً لربحية السهم الواحد في قرارات المستثمرين بوصفها معلومة ملاءمة تؤثر على تلك القرارات من خلال النموذج المقدم من (Easton & Harris) عام (1991) وهي معادلة انحدار خطي بسيط تقيس الملائمة من خلال مستويات الارباح متمثلة بربحية السهم الواحد وتأثيرها على عوائد الاسهم، وذلك بحسب الدراسة فان اية معلومة تعتبر ذات تأثير تنعكس على اسعار الاسهم ومن ثم على عوائد الاسهم والتي تتمثل في التغيير في سعر السهم، (Easton & Harris, 1991: 21\_24) وقد استند كل من (Jatoi, et al) إلى ربحية السهم الواحد وتم اعتبارها من اهم المعلومات التي تعبر عن الربحية والتي يترقبها الوسطاء والمستثمرين ولما لها تأثير في القيمة السوقية للاسهم اذ انهم وجدوا بان الزيادة في ربحية السهم الواحد يرافقه زيادة في اسعار الاسهم والعكس صحيح اذ وجدوا في تلك الدراسة بان ربحية السهم الواحد من أقوى العوامل التي تحدد اسعار الاسهم وان المستثمرين يبحثون عن تلك المعلومة قبل الدخول في الاستثمار بوصفها معلومة محاسبية ملائمة ومما يجعل المستثمر يبحث عنها لمعرفة اي اتجاه يتجه وهذا ما يدل على اهميتها وملائمتها (Jatoi, et al, 2014: 221-226)، كما ان الهدف من احتساب ربحية السهم المخفض هو لتوفير مقياس عن اداء الوحدة الاقتصادية بعد انتهاء الفترة المالية ومن منظور المساهمين الاعتياديين لان التخفيض الذي ينتج من تحويل الاوراق المالية القابلة للتحويل الى اسهم عادية يعد قد حدث فعلا وان عرض ربحية السهم المخفض يتلاءم مع اهداف الاطار المفاهيمي لتزويد معلومات حول الاداء المالي للوحدة الاقتصادية لكي تكون معلومة ملائمة في تقييم فرص الوحدة الاقتصادية، وكما ان معلومة ربحية السهم الاساسي هي معلومات تاريخية اما معلومة ربحية السهم المخفض تكشف عن ما الذي يمكن ان يحدث لربحية السهم الاساسي فيما لو حصل التخفيض وان كلا من ربحية السهم الاساسي وربحية السهم المخفض هما مقياسان لتزويد المستثمرين بالمعلومات سواء ان كانت تاريخية او مستقبلية (Schroeder, et al, 2001: 108).



## المحور الرابع / الجانب العملي

في هذا المحور سوف يتم اختبار فرضيات البحث والمتمثلة في:-

1. يؤثر هيكل راس المال في الشركات المساهمة عينة البحث في ربحية السهم الواحد على وفق المعيار المحاسبية الدولي 33.

2. توجد علاقة معنوية بين الإبلاغ عن ربحية السهم الواحد و ملاءمة الإبلاغ المالي.

اذ تتكون الفرضية الاولى من متغيرين الاول المتغير المستقل والمتمثل بهيكل راس المال اما المتغير الثاني فهو المتغير التابع يتمثل بربحية السهم الواحد على وفق معيار المحاسبية الدولي 33، واختبار الفرضية الاولى سيتم قياس تأثير هيكل راس المال من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي لبيان تأثيره مع دراسة لإمكانية تطبيق المعيار الدولي 33 والخاص بربحية السهم الواحد بالإضافة الى تحديد خطوات الاحتساب على وفق معيار المحاسبية الدولي 33 ، وعلى هذا الاساس تم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة لعام 2013 والعينة ستتكون من بعض المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لأنه من انشط القطاعات بالإضافة الى شركة من قطاع الاتصالات وشركة من قطاع الصناعة وشركة مقاولات لأنه تم تصنيفهم ضمن الشركات العشر الاوائل على صعيد قيمة الاسهم وعدد الاسهم المتداولة وعلى حسب التقرير السنوي لسوق لعام 2013 والمعيار الدولي 33 لعام 2012 ، ولكن قبل التطرق الى تلك العوامل ومعرفة مدى تأثيرها في ربحية السهم الواحد وفقا لمعيار المحاسبية الدولي 33 يفترض :-

1. ان يتم تشخيص واقع الإبلاغ المالي عن ربحية السهم الواحد على وفق القواعد المحاسبية العراقية

2. تحليل الكيفية التي تقوم بها الشركات المساهمة العراقية بالإبلاغ عن ربحية السهم الواحد.

وكما هو معروف ان الشركات المساهمة العراقية تقوم بإعداد التقارير المالية وفقا للنظام المحاسبي الموحد بالإضافة الى القواعد المحاسبية العراقية والتي يتولى مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية اصدارها مع الادلة الرقابية والتي تحدد مع النظام المحاسبي الموحد الممارسات والتطبيقات المحاسبية العراقية وعلى صعيد ربحية السهم الواحد لا توجد هناك قاعدة عراقية او فقرة ضمن اي قاعدة تخص ربحية السهم الواحد سوى الفقرة (24) من القاعدة المحاسبية العاشرة قد اشارت ما يأتي :-

"ينبغي ان تستكمل البيانات الاساسية ببعض البيانات المالية الاضافية لدعم واستكمال المعلومات التي تتضمنها المركز المالي بتحليل عدد من القضايا الرئيسية وتركيز الانتباه عليها ومنها الميزانية العامة وحساب الارباح والخسائر عن فترة خمس سنوات ونسب مختارة مقارنة عن هذه الفترة كبيانات عن الاسهم، نسب الربحية، نسب راس المال، تحليل إيرادات ومصروفات التمويل، معلومات عن مخاطر اسعار الفوائد، مخاطر وسيولة النقد الاجنبي، توزيع الموجودات والمطلوبات وفقا للعملية التي قومت بها وتواريخ استحقاقاتها التعاقدية، ومخاطر الائتمان، والتركيزات الكبيرة للمطلوبات" (ديوان الرقابة المالية الاتحادي، 1998: القاعدة المحاسبية العاشرة فقرة 24 ) .

وكما واضح في الفقرة 24 من القاعدة العاشرة قصور القاعدة واهمالها للمعلومات المتعلقة بربحية السهم الواحد من حيث الطريقة والإفصاح عنها واقتصر الاهتمام بالإفصاح عن معلومات ونسب مختارة ومعلومات حول الاسهم وهذا الغموض او العموم في العبارة "معلومات او نسب مختارة حول الاسهم" لم يحدد نوع المعلومة المطلوب الإفصاح عنها، والامر الذي تسبب في وجود العديد من الاختلافات في احتساب ربحية السهم الواحد فمن خلال التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية يتم احتساب ربحية السهم الواحد للشركات التي حققت الارباح وذلك من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضريبة على عدد الاسهم في نهاية الفترة ولا يتم احتساب حصة السهم الواحد من الخسائر بالنسبة للشركات التي حققت خسائر وفقا لما اكد عليه المعيار الدولي 33 في احتساب نصيب السهم من الخسائر المتحققة، فضلا عن تباين الشركات في تقاريرها المالية السنوية من حيث الإفصاح عن ربحية السهم الواحد فالبعض يفصح والبعض الاخر لا يفصح ، ولغرض توضيح ذلك تم الاطلاع على التقارير المالية للشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث فمن خلال التحليل الوارد في الجدول (1) نلاحظ الاختلافات الحاصلة للشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية فيما يخص ربحية السهم الواحد وطرائق القياس التي لم تحدد القواعد العراقية ولا تتلاءم مع المعيار الدولي 33 حيث سيتم اعطاء مؤشر (1) للشركات التي تقوم بالإفصاح عن ربحية السهم الواحد في تقاريرها المالية ومؤشر (0) للشركات التي لا تقوم بالإفصاح عن ربحية السهم الواحد وكما هو موضح :-



الجدول (1)

تحليل واقع الإبلاغ المالي عن ربحية السهم الواحد في الشركات المساهمة العراقية عينة البحث

ت	اسم الشركة	هل تقوم بالإفصاح عن ربحية السهم الواحد
1	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	1
2	المصرف التجاري العراقي	0
3	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0
4	المصرف الوطني الاسلامي	0
5	مصرف الخليج التجاري	0
6	مصرف الشمال	1
7	مصرف بغداد	0
8	مصرف المنصور للاستثمار	0
9	مصرف سومر التجاري	0
10	مصرف الاتحاد العراقي	0
11	مصرف كوردستان	0
12	مصرف الشرق الاوسط	0
13	المصرف المتحد للاستثمار	0
14	شركة بغداد للمشروبات الغازية	0
15	شركة اسيا سبيل للاتصالات	0
16	النخبة للمقاولات العامة	0

المصدر:- من اعداد الباحثين

من الجدول المذكور آنفاً يتبين ان اثنين فقط من اصل ستة عشر شركة تقوم بالإفصاح عن ربحية السهم الواحد وهي تشكل نسبة 12,5%<sup>1</sup> من الشركات عينة البحث وهي من قطاع المصارف لأنه من انشط القطاعات على حسب ما تم ذكره في التقرير السنوي العاشر لسوق العراق للأوراق المالية ، وبسبب عدم وضوح متطلبات القواعد العراقية ولاسيما القاعدة العراقية العاشرة التي تخص المصارف وايضا ان القواعد العراقية لازالت غير مواكبة للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي سبب ذلك في تدني مستوى الإفصاح عن ربحية السهم الواحد ، فضلا عن عدم قيام الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من تطبيق المعايير الدولية على الرغم من وجود نص قانوني ضمن قانون الاسواق المالية المؤقت لعام 2004 الصادر بموجب امر سلطة الائتلاف المنحلة (74) الذي ينص على ان تقوم الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالإفصاح في تقاريرها المالية على وفق متطلبات المعايير الدولية ، غير ان تلك المتطلبات غير معمول بها على ارض الواقع حيث ان سوق العراق للأوراق المالية لا يلزم الشركات المساهمة بتقديم تقاريرها المالية وفقا للمعايير الدولية ويتم الاكتفاء فقط بتطبيق القواعد العراقية والنظام المحاسبي الموحد ، ومن المحتمل ان يكون السبب هو في عدم ملائمة بعض المعايير الدولية او ربما لان الشركات المساهمة تقوم بالإفصاح على وفق القواعد المحاسبية العراقية والنظام المحاسبي الموحد ولا يوجد الزام من السوق المالي او القوانين على اتباع المعايير الدولية وعلى الرغم من القانون اعلاه قد نص على ذلك الا ان الشركات المساهمة العراقية لا تلتزم به .

<sup>1</sup> نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح

عن ربحية السهم الواحد في تقاريرها السنوية = عدد الشركات التي تقوم بالإفصاح / اجمالي عدد شركات العينة \* 100  
% = 100 \* 16/2 = 12,5%



وكما هو موضح في الملحق (1) حيث تم احتساب ربحية السهم الواحد وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 33 " ربحية السهم الواحد" حيث اقتصر التطبيق على ربحية السهم الأساسي فقط لكون هيكل راس المال يتكون من اسهم عادية ولا وجود للأدوات المالية القابلة للتحويل الى اسهم عادية في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، فضلا عن قانون الشركات العراقي رقم 21 / 1997 المعدل لسنة 2004 الفصل الثاني / الفرع الاول / حيث قسم راس المال للشركات المساهمة والمحدودة في المادة 29 / اولا الى اسهم اسمية نقدية متساوية القيمة وغير قابلة للتجزئة وفي المادة 30 / ان تكون القيمة الاسمية للسهم دينارا واحدا و لا يجوز اصدار اسهم بقيمة اقل او اعلى باستثناء ما تنص عليه المواد من 54 الى 56 ، وعليه فإن هيكل راس المال يؤثر في تطبيق المعيار الدولي 33 "ربحية السهم الواحد" ومما يعني اثبات الفرضية الاولى للبحث.

وبعد ان تم احتساب ربحية السهم الواحد سيتم اختبار الفرضية الثانية للبحث من خلال النموذج المقدم من (Easton & Harris) عام (1991) وهي معادلة انحدار خطي بسيط تقيس الملائمة من خلال مستويات الارباح متمثلة بربحية السهم الواحد وتأثيرها في عوائد الاسهم، وذلك بحسب الدراسة فإن اية معلومة تعد ذات تأثير تنعكس على اسعار الاسهم ومن ثم على عوائد الاسهم والتي تتمثل في التغير في سعر السهم (Easton & Harris,1991:21\_24) ، وفقا للنموذج الموضح ادناه والذي تم تطبيقه في البحث:-

$$R_{i,t} = \alpha + \beta * EPS_{it} / P_{it-1}$$

R<sub>i,t</sub> : عائد السهم للشركة i للفترة t.

EPS<sub>it</sub>: ربحية السهم الواحد للفترة الحالية.

Pit-1 : سعر السهم في السوق للفترة السابقة .

#### الجدول (2)

تأثير الإبلاغ المالي عن ربحية السهم الواحد على وفق المعيار الدولي 33 في ملائمة الإبلاغ المالي للشركات عينة البحث بصورة عامة قبل تطبيق المعيار الدولي 33

الدالة	قيمة F لاختبار النموذج	R <sup>2</sup>	اختبار t للمعاملات	المعاملات	
وجود تأثير	*57.48	0.89	*7.40	-0.678	α الثابت
			*23.91	8.291	β EPS <sub>it</sub> / P <sub>it-1</sub>

قيمة F الجدولية = (3.96) ، قيمة t الجدولية = (1.99) \* دال عند مستوى دلالة (0.05)

$$R_{i,t} = -0.678 + 8.291 EPS_{it} / P_{it-1}$$

يلاحظ من خلال التحليل الاحصائي الاجمالي المذكور آنفاً ان هناك تأثير من المتغير المستقل والذي يمثل الإبلاغ المالي عن ربحية السهم الواحد في المتغير التابع والمتمثل بملاءمة الإبلاغ المالي حيث اثبت التحليل الاحصائي ان هناك تأثيراً ذلك لان قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني ان معلومة ربحية السهم الواحد هي معلومة ملائمة وبنائها ذات تأثير في جودة الإبلاغ المالي وبهذا ولأجل معرفة فيما اذا تم تطبيق المعيار الدولي 33 والخاص بربحية السهم الواحد بانه سيساهم في تعزيز ملائمة الإبلاغ المالي سيتم وعلى وفق النتائج المستخرجة من خلال احتساب ربحية السهم الواحد على وفق معيار المحاسبة الدولي 33 ومقارنتها مع نتائج الجدول (2) من خلال تطبيق الأنموذج الاحصائي لتحديد فيما اذا تم رفض او قبول الفرضية الثانية للبحث وكما يأتي :-



الجدول ( 3 )

تأثير الإبلاغ المالي عن ربحية السهم الواحد على وفق المعيار الدولي 33 في ملائمة الإبلاغ المالي في الشركات المساهمة عينة البحث بصورة عامة بعد تطبيق المعيار الدولي 33<sup>2</sup>

الدالة	قيمة F لاختبار النموذج	R <sup>2</sup>	اختبار t للمعاملات	المعاملات	الثابت
وجود تأثير	*650.90	0.96	*4.85	-0.647	$\alpha$
			*25.51	7.175	$\beta$ EPS <sub>it</sub> / P <sub>it-1</sub>

قيمة F الجدولية = (3.96)، قيمة t الجدولية = (1.99)  
\* دال عند مستوى دلالة (0.05)

$$R_{i,t} = -0.647 + 7.175 \text{ EPS}_{it} / P_{it-1}$$

يلاحظ من خلال التحليل الاحصائي السابق ان هناك تأثيراً من المتغير المستقل والذي يمثل الإبلاغ المالي عن ربحية السهم الواحد وفقاً للمعيار الدولي 33 في المتغير التابع والمتمثل بملائمة الإبلاغ المالي حيث اثبت التحليل الاحصائي ان هناك تأثيراً لان قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني أن معلومة ربحية السهم الواحد هي معلومة ملائمة و بأنها ذات تأثير على جودة الإبلاغ المالي وبان تطبيق المعيار الدولي 33 يسهم في تعزيز ملائمة الإبلاغ المالي فلو قارنا بين قيمة F المحسوبة وفقاً للجدولين (2) و (3) نجد بان قيمة F المحسوبة عند تطبيق المعيار الدولي 33 تكون اكبر ومن ثم فان تطبيق المعيار الدولي 33 يسهم في تعزيز ملائمة الإبلاغ المالي ومما يعني اثبات الفرضية الثانية للبحث.

### المحور الخامس / الاستنتاجات والتوصيات

#### أولاً :- الاستنتاجات

1. لا تقوم الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالإفصاح عن ربحية السهم الواحد في التقارير المالية السنوية سوى فقط 12,5% من الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث .
2. هناك قصور واضح في القواعد المحاسبية العراقية حيث لا توجد قاعدة محاسبية عراقية قد تناولت ربحية السهم الواحد ضمن فقراتها سوى اكتفاء القاعدة المحاسبية العاشرة ضمن الفقرة (24) في اشارة منها الى ضرورة الإفصاح عن معلومات متعلقة بالأسهم ولكنها لم تحدد نوعية المعلومات المطلوبة، هذا ما سبب تنوع في آليات الاحتساب في الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث.
3. يؤثر هيكل رأس المال في ربحية السهم الواحد وفقاً للمعيار الدولي 33 حيث يتركز تأثير هيكل رأس المال على آليات الاحتساب ففي هيكل رأس المال البسيط يتم احتساب ربحية السهم الاساسي فقط وفي هيكل رأس المال المركب يتم احتساب ربحية السهم الاساسي والمخفض.
4. يؤثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي 33 في جودة الإبلاغ المالي ومن ثم اظهرت نتائج اختبار الفرضية الثانية للبحث واثبتت النتائج أنه توجد علاقة ذات دلالة معنوية ما بين الإبلاغ المالي عن ربحية السهم الواحد على وفق المعيار الدولي 33 وملائمة الإبلاغ المالي ومن ما يسهم في تعزيز ملائمة الإبلاغ المالي من خلال انعكاس تأثيرها على اسعار الاسهم .

#### ثانياً :- التوصيات

1. ضرورة الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية ومواكبتها مع ضرورة تحديث القواعد المحاسبية العراقية بصورة دورية من خلال الاطلاع واجراء البحوث اللازمة وتعزيز الدور الرقابي لمجلس محافظي السوق لأجل متابعة تنفيذ القاعدة المحاسبية الجديدة في حالة تم اصدارها او متابعة تنفيذ التعديلات على القاعدتين المحاسبيتين السادسة والعاشرة في حال تم اضافة فقرة تخص ربحية السهم الواحد.



2. تشكيل لجان مختصة تشمل الاكاديميين والمهنيين لدراسة احوال الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومتابعة القواعد العراقية وتحديثها بالطريقة التي تتسجم مع نتائج البحوث الاكاديمية المختصة والتي درست ابعاد المشاكل التي تعاني منها تلك الشركات وبالأخص البحوث التي اهتمت بالمعايير الدولية.

2. ينص معيار المحاسبة الدولي 33 على ان "ربحية السهم الواحد" يتم الإفصاح عنها في قائمة الدخل الشامل وبما ان الشركات المساهمة العراقية لا تقوم بإعداد قائمة الدخل الشامل لذلك نوصي ان يتم العرض في صلب قائمة الدخل مع الإفصاح عن عدد الاسهم العادية المصدرة والتي تكون مرجحة بعامل الوقت والتي تم وضعها في المقام عند القيام بعملية احتساب ربحية السهم الواحد الاساسية.

## المصادر

### المصادر العربية

#### أولاً: الوثائق والتقارير الرسمية

1. التقارير السنوية للشركات المساهمة العراقية لعام 2013 .
2. التقرير السنوي العاشر لسوق العراق للأوراق المالية 2013.
3. ديوان الرقابة المالية ، القاعدة المحاسبية 10 .
4. وزارة الاستثمار المصرية ، معيار المحاسبة المصري 22 ، " نصيب السهم العادي من الارباح " ، 2006.
5. الوقائع العراقية ، قانون الشركات العراقي رقم 21 \ 1997 المعدل لسنة 2004 .

#### ثانياً: الكتب

1. ابو نصار، محمد ، حميدات، جمعة ، " معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية " ، 2009.
2. شرويدر واخرون ، كلارك ، كاثي ، " نظرية المحاسبة " ، ترجمة كاجيجي، خالد علي احمد، فال ، ابراهيم وليد محمد، دار المريخ للطباعة والنشر ، 2010 .
3. كيسو ، دونالد ، ويجانت، جيرى " المحاسبة المتوسطة " ، ترجمة حجاج، احمد صالح ، الجزء الاول ، دار المريخ للطباعة والنشر، 1999.

#### ثالثاً: البحوث

1. الجبوري، بابان ابراهيم عليوي، " الإفصاح الكامل عن المشتقات المالية كأحد ادوات الاستثمار واثره على ثقة التعاملات مع الشركات "، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 24، 2012.
2. حمدان ، علام محمد ، "العوامل المؤثرة في جودة الارباح : دليل من الشركات الصناعية الاردنية " ، بحث منشور في مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية الاردنية ، المجلد العشرون ، العدد الاول ، 2012.
3. الشماع، سمير منير عبد الملك ، " ربحية السهم العادي ومعدلات نمو الوحدات الاقتصادية " ، بحث منشور في مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد الخامس ، 2009.
4. شومان، حسنين فيصل حسن ، الموسوي ، كوثر حميد هاني ، " اثر ربحية و مقسوم ارباح السهم العادي في قيمة الشركة " ، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الانسانية الجامعية ، العدد 2 ، 2012.
5. المعيني ، سعد سلمان عواد ، " قياس جودة الارباح في المصارف التجارية : دراسة تحليلية في حسابات المصارف التجارية العراقية " ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 17 ، العدد 64 ، 2011.

#### رابعاً: الرسائل والاطاريح

1. الساكني ، وسن يحيى احمد " ادارة الارباح وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية " ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2010 .
2. شتات ، تامر سمير احمد ، " اثر إفصاح المحاسبي عن ربحية السهم على القرار الاستثماري : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاعمال ، قسم المحاسبة ، 2014.





3. المثنو، مصطفى يونس حميد ، "مداخل تقييم الاصول في ظل تعدد المفاهيم المحاسبية وانعكاساتها على جودة الإبلاغ المالي في البيئة العراقية " ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد، 2013.

### Foreign References

#### First: Books

1. Brigham E., Houston J., "Fundamentals of Financial Management" , four edition , 2003.
2. Ingram & Baldwin, Robert W., Bruce A., "Financial Accounting, Information For Decisions" Edition 4 , 2001.
3. Kieso & et al, Donald E. , Jerry L., Terry D., "Intermediate Accounting" , fifteenth Edition , 2013.
4. Kieso & et al, Donald E. , Jerry L., Terry D., "Intermediate Accounting" , Thirteenth Edition , 2010.
5. Schroeder & et al, Richard G. , Myrtle W. , Jack M. , "Accounting Theory and analysis , The cases and Reading " , seventh edition ,2001.
6. Titman & et al, Sheridan , Arther J. ,John D. ," Financial Management – Principles and applications " eleventh edition, 2011.

#### Second: Periodicals, Reports

1. Agyei& Benk. , " Adoption of international Financial Reporting (IFRS) is Ghana and the Quality of Financial statement Disclosures" , International Journal of Accounting and Financial Reporting , VOL.3 , NO.2, 2013.
2. Anandarajan A., Hasan I., " Value relevance of earnings: Evidence from Middle Eastern and North African Countries" , Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting ,Vol 26, 2010.
3. Balaputhran , Sathasivam , " Firm Performance and earnings per share : A study of listed banks in ser lanka " Merit Research Journal , vol.2 (1) pp 2014.
4. Barua, Abhijit , "Using the FASB qualitative characteristics in Earnings quality measure" , working paper , college Louisiana state university, 2006.
5. Basu , Sudipta, "The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings" , Journal of Accounting and Economics 24, 1997.
6. Beest V., Braam G., Boelens S., " Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics" Nijmegen Center for Economics (NiCE), 2009.
7. Brown S., Lo K., Lys T., " Measuring Changes in Value Relevance over the Last Four Decades" , Working Paper Kellogg Graduate School of Management, 1999.
8. Chaney P., Faccio M., Parsley D., " The quality of accounting information in politically connected Firms" , Journal of Accounting and Economics, Vol 51, 2011.
9. Dechow , Patricia M., " Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance The role of accounting accruals", Journal of Accounting and Economics, 18,1994.
10. Easton P., Harris T., "Earnings as an Explanatory variable for Returns " , Journal of Accounting Research , VOL .29 , NO.1 , 1991.



11. Goldsticker and Agrawal , Ralph P., Pankaj , " The effects of Blending primary and Diluted EPS Data " , financial analysts journal ,55,2,ABI\ inform global, 1999.
12. Grinblatt and others, Ronald W. , Sheridan, "The Valuation Effects of Stock Splits and Stock Dividends", Journal of Financial Economics,13, 1984.
13. Holthausen R., Watts R., "The relevance of the value-relevance literature for financial accounting standard setting", Journal of Accounting and Economics 31 ,2001.
14. Jatoi m., Shabir G., Hamad N., Muhammad K., " A Regression impact of Earnings Per Share on market Value of Share : A case study cement Industry of Pakistan" , International Journal of Academic Research Accounting , VOL4., NO4., 2014.
15. Latridis, George, " International Financial Reporting Standards and the quality of financial statement information" , International Review of Financial Analysis , Vol 19, 2010.
16. Livant and Segal , Joshua , Dan, "The calculation of Earnings per Share and Market value of equity : should common stock Equivalents Be included?" , working paper new york university ,2000.
17. Nissim D., Penman s., " Financial Statement Analysis of Leverage and How it informs about Profitability and Price – to – Book Ratios" , Review of Accounting Studies , vol 8 , 2003.
18. Reiling, Henry B., " EPS Growth From Financial Packaging: An accounting Incentive in Acquisitions", St. John's Law Review, Volume 44,2012.
19. Titman and Wessels, Sheridan, Roberto, "The Determinants of Capital Structure Choice", The Journal of Finance, Vol. 43, No. 1, 1988.

**Third: Dissertations & Theses**

1. Freixinho , Catarina Alexandra Fena , " Reporting Earnings per Share: Evidence from Portuguese Annual Reports" , Master Degree in Finance from the NOVA - School of Business and Economics , 2012.
2. Zhang , Mei , " A Theoretical and Empirical Study of Computing Earnings Per Share" , University of Maryland, College Park, in partial fulfillment of the requirements for the degree Doctor of Philosophy , 2008.

**Forth: Standards and other related material**

- .1. International Accounting Standards Board, " Financial Instruments: Presentation 32" , 2012.
2. EY, Ernst & Young , Financial reporting developments A comprehensive guide ," Earnings per share" , 2014.
3. International Accounting Standards Board, " Earnings per share 33",2012.
4. International Accounting Standards Board, " Earnings per share", 2008.
5. SB-FRS 33 , Statutory Board Financial Reporting Standard , Earnings per share" ,2014.



## The impact of financial reporting of earnings per share on the quality of financial reporting

### Abstract

This research deals with the case of the Iraqi joint-stock companies listed on the Iraq Stock Exchange study in terms of compliance with the requirements of IAS 33 "Earnings per share" and the research problem Alrtash concentrated in a statement the commitment of those companies the requirements of the International Standard 33, which may adversely affect the quality of financial reporting where and in particular the quality of accounting information and content of the primary and secondary characteristics make them be of interest to the decisions of its users, so the aim of this research to the statement of financial reporting earnings per share on the quality of financial reporting in listed shareholding in Iraq Stock Exchange companies effect, have shown results Find that those companies do not disclose earnings per share only two out of sixteen companies, which represent the research sample in addition to not Obligate the requirements of International Accounting Standard 33 "Earnings per share", and based upon suggested researchers apply the international standard 33 through the introduction of base Iraqi accounting be similar to the international standard, including 33 Iraqi companies listed in Iraq Stock Exchange companies do not apply international standards, or that is the introduction of a clause in both rules Mahspitan sixth and tenth and the newly created item within the scope of IAS 33 .

**Keywords:** - IAS 33, earnings per share, financial reporting quality .